

أفاق وتحديات تنمية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر "برنامج الإنعاش الاقتصادي" (2020-2024)
Prospects and Challenges for the Development of Non-Hydrocarbon Exports in Algeria
"Economic Recovery Program" (2020-2024)

جلال عكروت¹، نوفل سمايلي²

تاريخ النشر: 2024/06/01

تاريخ القبول: 2024/01/22

تاريخ الإرسال: 2023/12/30

ملخص:

تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على الآفاق والتحديات التي تساهم في تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات، مع الأخذ في الاعتبار المبادئ التوجيهية العامة لخطة الإنعاش الاقتصادي (2020-2024)، على أساس الأولويات والإنجازات الآتية على المدى القصير، من خلال عملية التكيف الهيكلي للقطاعات الاقتصادية وتطور ظروف العمل، كما يخلق الاستثمار فرصا واعدة لتنويع الصادرات بعيدا عن المحروقات، حيث يهيمن النفط على إجمالي صادرات الجزائر، مما يجعل اقتصادها يعتمد على الأسواق الخارجية وتقلبات الأسعار في هذه السلعة الحيوية لذلك من الضروري تعزيز الجهود الرامية إلى تنويع هيكل التصدير خارج المحروقات لتنمية الصادرات في إطار السياسة بما يمكن الاقتصاد الوطني النهوض من خلال توفير مجموعة من الإجراءات والتدابير، القضاء على اعتماده الاقتصادي على المحروقات، وعلى الرغم من كل هذه الجهود، فإن تنويع أو نمو صادرات الجزائر خارج قطاع المحروقات لم يتحقق كما كان متوقعا، حيث لا تزال صادرات الجزائر من المحروقات تتجاوز إجمالي الصادرات.

الكلمات المفتاحية: الصادرات؛ القطاع الزراعي؛ التنويع الاقتصادي؛ الصادرات خارج قطاع المحروقات؛ تنمية الصادرات.

Abstract :

The aim of the study is to highlight the perspectives and challenges that contribute to the development of exports beyond the combustion industry, taking into account the general guidelines of the Economic Recovery Plan (2020-2024), based on recent short-term priorities and successes, through the structural adjustment of economic sectors and the development of working conditions. Investments create promising opportunities to diversify exports and move away from burning. Oil dominates Algeria's overall exports, making its economy dependent on foreign markets and price fluctuations for this important commodity. Therefore, it is necessary to increase the diversification of the combustion export structure, develop exports within the policy framework, and promote the development of the national economy through a series of policy measures, Despite all these efforts to eliminate economic dependence on female combatants, Algeria's exports outside the combustion sector have not diversified or grown as expected, and Algeria's fuel exports still exceed total exports.

Keywords: Exports; Agricultural Sector; Diversification; Exports outside of hydrocarbons; Export development.

مقدمة

*المؤلف المراسل

¹ Djallal Akrou, University Chikh Laarbi Tebessi, Laboratory of environmental studies and sustainable development: Algeria, djalel.akrou@univ-tebessa.dz

² Nawfel Smaili, University Chikh Laarbi Tebessi, Laboratory of environmental studies and sustainable development: Algeria, nawfel.smaili@univ-tebessa.dz

يتميز الاقتصاد الجزائري بالاعتماد الكلي على صادرات النفط والتي تمثل 96% من إجمالي الصادرات، ولم تكن الصادرات خارج قطاع المحروقات تحظى بالاهتمام أو الأولوية عندما كانت أسعار النفط مرتفعة، وذلك بالنظر مرة أخرى إلى التغيرات والأزمات التي كانت تمر بها البلاد في أعقاب الأزمة في قطاع المحروقات، اضطرت السلطات الجزائرية إلى الشروع في مرحلة من التنوع في تركيبة الصادرات والصادرات خارج قطاع المحروقات، وتطوير سلسلة من الأساليب والإجراءات والحوافز على جميع المستويات لاستعادة الاحترام. الصادرات غير المحروقات لتعزيز وتطوير الاقتصاد الجزائري وتجنب تقلبات أسعار النفط خلال الأزمة.

شهد الاقتصاد الجزائري في فترة الثمانينات أزمة اقتصادية بسبب تأثير الأزمة السياسية والأمنية في التسعينيات وما نتج عنها من اضطرابات، فضلا عن انهيار أسعار النفط وتراكم الديون وعدم سدادها، العديد من المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والبنية التحتية وأنظمة النقل وما إلى ذلك.

ومع بداية الألفية الثالثة، شرعت الجزائر في الإصلاحات الاقتصادية من خلال وضع خطط اقتصادية خمسية للاستفادة من الطفرة المالية المرتبطة بارتفاع أسعار النفط، وإعادة هيكلة الاقتصاد الوطني، وتعزيز دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي. برنامج المساعدة على إنعاش الاقتصاد (2001-2004)، برنامج التنمية التكميلي (2005-2009) وبرنامج التنمية التكميلي (2010-2014) وكذلك السداد المبكر للديون الخارجية. ومع ذلك، صحيح أن الاقتصاد الجزائري لا يزال يعاني من الاعتماد المفرط على قطاع المحروقات والتركيز القوي في تركيبة صادراته. بعد الأزمة المالية عام 2008 وأزمة الأسعار عام 2014، قدمت الحكومة نموذجًا جديدًا للنمو الاقتصادي (رؤية 2030)

اعتمدت الجزائر بعد أحداث 2019 برنامجا اقتصاديا جديدا أطلق عليه "الخطة الوطنية للإنعاش الاقتصادي والاجتماعي" (2020-2024)، بهدف تحرير البلاد من الاعتماد على الوقود وتنويع وتحديث الاقتصاد. وذلك في إطار تصحيح الاختلالات والتشوهات في الاقتصاد الوطني في ظل العصر الجديد والتكيف مع المتغيرات الحالية.

1- الإشكالية والتساؤلات الفرعية:

1-1- الإشكالية

سنحاول في هذا المقال تحليل وضعية الصادرات خارج قطاع المحروقات ودورها في الاقتصاد الجزائري من خلال الإجابة على الإشكالية الآتية:

ما مدى قدرة الجزائر على تنمية وتنويع الصادرات خارج المحروقات في ظل برنامج الإنعاش الاقتصادي (2020-

2024)؟

1-2- التساؤلات الفرعية

- ما المكانة التي تحتلها الصادرات خارج قطاع المحروقات في الإقتصاد الوطني الجزائري ؟
- ما هي آفاق الجزائر لتنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات؟
- ما مضمون خطة التحفيز الاقتصادي (2020-2024) ؟
- كيف تساهم الصادرات خارج قطاع المحروقات في تنمية الإقتصاد الجزائري؟

2- أهداف الدراسة

تحقيق عدة أهداف هو هدفنا الرئيسي من خلال هذا المقال.

- بسبب تقلبات أسعار الوقود، تقديم لمحة عامة عن التحديات التي يواجهها قطاع التصدير في الجزائر وواقعه.
- يعتبر تنويع الصادرات الجزائرية آلية لحماية الإقتصاد الوطني من المخاطر المالية والاقتصادية والصحية العالمية.
- ضمن برنامج الإنعاش الاقتصادي (2020-2024)، تناولت هذه الدراسة الأنشطة والقطاعات الاقتصادية المهمة والواعدة لقطاع التصدير.

3- أهمية الدراسة

وينبع هذا البحث من أهمية الصادرات خارج قطاع المحروقات وأهميتها للنمو الاقتصادي وتكوين الثروات وتدفق النقد الأجنبي والميزان التجاري في تعزيز الإقتصاد الوطني، وبينما تستكشف الحكومة تحديًا جديدًا، تحاول التغلب عليه: وصول الصادرات إلى الأسواق الأفريقية والعالمية الواعدة.

4- منهج الدراسة

استخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، حيث تناولت الإطار العام للتصدير وفقًا للموجهات العامة لخطة الإنعاش الاقتصادي، بهدف تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات وتحليل مجالات الانتعاش الاقتصادي الواعدة ظل برنامج الإنعاش الاقتصادي (2020-2024).

5- تقسيم الدراسة

وقد تم تقسيم الدراسة إلى المحاور الآتية:

- أولاً: الصادرات خارج قطاع المحروقات ومكانتها في الإقتصاد الجزائري.
- ثانياً: دوافع اللجوء إلى تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر.
- ثالثاً: مضامين برنامج الإنعاش الاقتصادي (2020-2024).
- رابعاً: واقع ومستقبل الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات.

أولاً: الصادرات خارج قطاع المحروقات ومكانتها في الاقتصاد الجزائري

تعتبر التصدير خارج قطاع المحروقات من الخيارات الاستراتيجية للدولة من أجل تنويع مصادر الدخل ومواجهة تذبذبات صادرات المحروقات في الأسواق الخارجية، لذلك فإن الجزائر تسعى إلى التركيز على ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات باعتبارها عملية تنمية طويلة المدى.

1- مفهوم التصدير في الجزائر

تعتبر قضية التصدير من القضايا الاقتصادية ذات الأهمية الكبيرة للدول لارتباطها بنمو وتطور الاقتصاد الوطني. إن الظروف الحالية للاقتصاد الدولي تتطلب من الجزائر أن تنظر إلى اقتصادها الخاص لتنمية التجارة الخارجية، وهذا ينطبق على الصادرات، حيث تدرس الدولة إمكانية زيادة الطاقة الإنتاجية والتركيز على الصادرات من خلال تطوير الاستراتيجيات والهياكل وزيادة فرص التصدير ومواجهة المنافسة الدولية.

1-1- تعريف التصدير

يتم تعريف الصادرات على أنها: "العملية التي تقوم من خلالها دولة ما بتوزيع فائضها الاقتصادي على البلدان التي تعاني من نقص الإنتاج. وهي تدفق السلع والخدمات من الحدود الوطنية إلى الحدود الخارجية". (سعي، 2016، صفحة 11).

كما يتم تعريف الصادرات أيضاً من خلال أربعة مفاهيم مختلفة، كل منها يتوافق مع مرحلة معينة (مولاي، 2006-2007، صفحة 04):

- وهذا يعني أن "الدول تسعى إلى إنتاج السلع التي تحتاجها محلياً تجنباً لعملية الاستيراد، أي أنها تسعى إلى الاكتفاء الذاتي من خلال إحلال الصادرات".
- "تسعى بعض الدول إلى تصدير فائض المنتجات المحلية إلى الدول التي تحتاج إليها".
- "هدفها التصدير أو الهلاك لأنه من أجل تلبية الاحتياجات الأساسية مثل الأدوية فإن عملية التصدير ضرورية".
- وقد اكتسب التصدير مؤخراً معنى جديداً: "بدأت الدول تسعى في المقام الأول إلى التصدير ومن ثم استهلاك الفائض. وكان ذلك من أجل الوصول إلى الأسواق الخارجية، لأنها لا تستطيع البقاء بدون دول أجنبية".

1-2- أهمية التصدير في الجزائر :

"يعتبر التصدير من أهم الأنشطة التجارية لتوسع السوق المحلي، حيث تستعمله الدولة كأسلوب للتعامل مع الأسواق الخارجية من أجل تطوير اقتصادها، ولتسديد ديونها التي تعرقل حركة التنمية الاقتصادية، وتظهر أهميته بأهمية المؤسسات التي تتعدى الإطار الوطني، باعتبار أنها التي ستواجه فيما بينها في الأسواق الدولية عن طريق نشاط التصدير،

والتي لا تهدف فقط إلى توفير موارد الاستثمارات الرأسمالية، بل تهدف أيضا إلى تحقيق تنمية الصناعات والمنتجات المحلية، وتخفيض تكاليف الإنتاج كما أنه يحقق الرفاهية للدول المصدرة، والجزائر من البلدان التي تسعى وراء بناء اقتصاد مستقل باستغلال وذلك من خلال إحداث تغيير جذري في هيكل الصادرات، وتنويع الإيرادات بما يتماشى مع تنويع الاقتصاد من جهة، وزيادة إنتاج القيمة من خلال التكامل بين القطاعات من جهة أخرى وبتعبير أدق، بدلا من اعتماد الجزائر على تصدير المواد الأولية التي تتقلب أسعارها في الأسواق الخارجية، عليها أن تعتمد على "تصدير نتائج عمل الجزائريين، على شكل قيمة مضافة من خلال الأنشطة الاقتصادية التي يزاولونها في مختلف المجالات"، والتي سيتم من خلالها تقليل الاعتماد على الخارج من خلال تنويع الصادرات". (بن لوصيف، 2002، صفحة 03).

"وبالنظر إلى أن المصادر الأخرى لصادرات المواد الهيدروكربونية والغاز الطبيعي تتميز باستنزاف الموارد ومصيرها الزوال، فإن اعتماد الاقتصاد الوطني على صادرات غير قطاع الهيدروكربونات يعد خيارا مهما للحصول على النقد الأجنبي اللازم لتحقيق النمو الاقتصادي، وهناك عدة مميزات تجعل من الصادرات غير قطاع الهيدروكربونات اتجاهها مرغوبا وبالتالي تساهم في تحسين أداء الاقتصاد الجزائري، والتي نذكرها أدناه" (عبد المحسن، 2001، صفحة 276):

- "يساهم في تحقيق نمو مرتفع ومستدام بحيث لا يكون الطلب المحلي كافيا لتحقيق أهداف النمو المستدام"؛
- "الاقتصاد الوطني يخسر كميات كبيرة من النقد الأجنبي بسبب اعتماده المتزايد على المواد الأولية والآلات المستوردة لإعداد المشاريع الاستثمارية المحلية، وهناك حاجة ملحة لزيادة الصادرات لتعويض التمويل بالعملة الأجنبية"؛
- "إن الجهود المبذولة لجذب استثمارات وصادرات أجنبية كبيرة يمكن أن تزيد رأس المال، وبالتالي توسيع الإنتاج وإنشاء صناعات جديدة".

2- تداعيات تبعية الاقتصاد الجزائري للمحروقات

تعتبر الجزائر من الدول التي تعتمد اعتمادا شديدا على الصادرات النفطية في جلب العملة الأجنبية، التي تستخدم في تغطية التكاليف الباهظة لفواتير الواردات المتزايدة من عام لآخر ما يجعل اقتصادها عرضة للآزمات وإذا تدهورت عائدات هذه الصادرات، يمكن القول إن الجزائر يجب أن تعيد استراتيجيتها أكثر ومحاولة تنويع صادراتها وإحداث قطاعات تصديرية غير تقليدية لتجنب المخاطر التي تنشأ على التبعية الخارجية للنفط.

إن هذه المخاطر تصور عمق الأشكال بالنسبة للاقتصاد الوطني، والتي جعلت الدولة تزيد في كل مرة من الحث وتشجيع الصادرات خارج المحروقات ومن هذه المخاطر نذكر:

2-1- مخاطر تقلبات الأسعار النفطية: إن الطبيعة غير المستقرة لأسعار النفط دفعت البلدان إلى البحث بشكل مستمر عن حلول للأضرار الناجمة عن تقلبات الأسعار في السوق العالمية، والاعتماد على عائدات تصدير النفط سيؤدي حتماً

إلى تقلبات في عائدات النقد الأجنبي المستخدمة لدفع ثمن المواد المستوردة، وقد يعود السبب الأخير إلى أن أحد محاوره هو عامل السعر الذي يحدده الطلب على الوقود، والذي يتأثر بالعالم الخارجي، والدور الذي تلعبه دول أوبك، وأسعار السلع البديلة الأخرى وغيرها من الدول. وبالإضافة إلى العوامل الفنية والاقتصادية مثل التضخم العالمي، فإن الاحتياجات التنموية للدول النفطية الأخرى تشكل أيضاً عوامل مهمة في تحديد أسعار النفط، ومن الناحية السياسية فإن أهم محددات أسعار النفط هي الطلب العالمي وسياسات الإنتاج وأسعار البدائل النفطية، وبالنظر إلى الاقتصاد الجزائري الذي يتميز بالريعية، فإن سعر النفط يؤثر على قيمة الصادرات، وهو ما يعتبر مؤشراً على مدى تأثيره على خطط التنمية. (نتير، 2007، صفحة 80).

لقد أعطت أزمة النفط (1986) صورة واضحة على مدى خطورة الاعتماد الكبير على مصدر واحد من مصادر الثروة، ثم تلتها التذبذبات في أسعار النفط لتصل في سنة (2014) إلى أقل من (50) دولار أمريكي، ولقد أدى هذا الانخفاض في أسعار النفط إلى تراجع إيرادات التصدير إلى الحد الذي عجزت فيه الدولة عن القيام بأعباء بعض العمليات التنموية، ويكمن الخطر في الاعتماد على هذا القطاع وصادراته في أنه لم يساهم في تنمية وتطوير القطاعات الأخرى، كالصناعة والزراعة بالشكل المطلوب، وبالتالي فإن اعتماد الاقتصاد الجزائري على صادرات المحروقات يجعله عرضة لتقلبات السوق العالمية للنفط، الأمر الذي يجعل تمويل برامج التنمية مرهوناً بمدى استقرار هذه السوق، خاصة في ضوء عدم وجود صادرات أخرى يمكن الاعتماد عليها لتحقيق نوع من الاستقرار في العائدات (عيسى مهني، 2016، صفحة 77).

2-2- مخاطر فقدان الاستقرار السياسي للدولة: ترتبط السيادة الوطنية بدرجة فعالية سياساتها في الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية، إذ أن الدولة حرة في تحديد أفضل الإجراءات والأساليب لاستغلال الموارد الطبيعية، فضلاً عن الدعم السياسي الذي تتلقاه من الداخل ومع ذلك، فإن منتجي النفط في البلدان النامية، بما في ذلك الجزائر، لم يتلقوا مثل هذا الدعم كما حصلوا عليه في عام (1973)، عندما تمكن مستوردو النفط الغربيون وشركائهم النفطية الدولية الكبرى من توسيع سيطرتهم على صناعة النفط، سمحت محاولة رئيس الوزراء مصدق الفاشلة لتأميم النفط الإيراني عام (1951) لهم بالتحكم في الأسعار والإنتاج بطريقة تناسب مصالحهم، فمن ناحية هناك قوى خارجية تتمثل في الدول الصناعية الغربية وشركاتها النفطية، ومن ناحية أخرى هناك غياب سلطات الدولة، ولا يزال الدعم السياسي الكافي المستنبت من واقع الدول العربية، يتبع الدول الصناعية الكبرى، التي تتحكم في إنتاج وتسعير النفط الخام من خلال شركاتها الكبيرة، وهو ما يسمح لها بخفض الأسعار مرات عديدة. (Nasser , 2019).

والاقتصاد الجزائري أيضاً لم يحقق استقلاله الاقتصادي عن العالم الخارجي طيلة السنوات الماضية، حيث أنه بالرغم من اعتماده الكبير على قطاع المحروقات في الحصول على إيراداته من العملة وتمويل العمليات التنموية الوطنية، إلا أن مساهمة في تطوير وتنمية القطاعات الأخرى كانت محدودة، وخاصة قطاعي الإنتاج الرئيسيين الصناعة والزراعة باعتبارهما

المصادر البديلة عن دخل النفط، كما أخذ قطاع التجارة الخارجية في التزايد كنسبة الناتج المحلي الإجمالي بشكل واضح، وهو الأمر الذي يظهر اعتماد الاقتصاد الجزائري على الخارج في توفير احتياجاته، مما يؤكد عدم تحقيقه للاستقلال الاقتصادي، هذا بالإضافة إلى عدم مرونة الصادرات وارتباطها بتغيرات سوق النفط العالمية (عيسى مهني، مرجع سابق، صفحة 77).

3-2- مخاطر نضوب المخزون النفطي والتوجه نحو مصادر بديلة للطاقة: إن الاستغلال المستمر للموارد الهيدروكربونية سيعني حتماً استنزاف احتياطياتها، كما أن عمليات البلاد لزيادة احتياطياتها من خلال التنقيب عن الهيدروكربونات قد لا تنجح في كثير من الأحيان بسبب الحاجة إلى مبلغ كبير من الأموال، مما يتطلب تعبئة الأموال من باطن الأرض والاستخراج، يتطلب برميل النفط مبالغ ضخمة من المال، لذا فإن تصدير النفط الخام مباشرة والاعتماد على إيراداته لتمويل عمليات التنمية لا بد أن يؤدي إلى نمو غير منتظم لأن عائدات هذه الصادرات لا يتم استثمارها على النحو الأمثل، إن إنتاج النفط يتبعه استهلاك الاحتياطيات، وبالتالي الاحتياطيات النفطية تتأثر بكميات الإنتاج المستخرجة من جهة، وعمليات الاكتشاف والتنقيب الناجحة من جهة أخرى.

ولاشك أن الثروة النفطية يمكن أن تولد تدفقا كبيرا من الدخل للاقتصاد الوطني، بالرغم من أنها ناضبة، حيث يمكن لإدارة مالية مناسبة أن تحول العائد القابل للنفاد إلى دخل سنوي دائم، وعلى امتداد أمد طويل وغير محدود، وذلك من خلال استخدام عائدات الصادرات النفطية، وبالتالي تعويض ما يتم استخراجه من لذلك فإن المحافظة على الإيرادات النفطية واستدامتها في صورة استثمارات حقيقية سيحقق حتما تنمية شاملة ومستدامة.

وتجب الإشارة هنا أن في ظل تناقص الاحتياطيات النفطية وارتفاع تكاليفها توجهت معظم الدول إلى البحث عن مصادر للطاقة البديلة بعيدا عن استخدام النفط، كالطاقة الشمسية، والغاز والفحم والمصادر النووية، وبالتالي أصبح من الضروري على الدول النفطية كـالجزائر البحث الجاد والسريع عن مصادر دخل بديلة عن دخل النفط لتمويل تجارتها الخارجية وعمليات التنمية الاقتصادية (عائشة خلدون، مارس 2013، صفحة 13).

ثانيا: دوافع اللجوء إلى ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر

ولا يزال النقص الملحوظ في إحصاءات التصدير خارج قطاع الهيدروكربونات والاختلالات الهيكلية الناشئة على مستوى الصادرات يثير القلق بين البلدان المنتجة للنفط، مما دفع العديد من الحكومات إلى إدراج تنمية الصادرات خارج قطاع الهيدروكربونات. إن قطاع المحروقات يمثل أولوية قصوى يجب تحقيقها، وتنجم هذه الاختلالات عن مجموعة متنوعة من العوامل التي تشكل المحركات الرئيسية لهذا الاتجاه نحو تنمية الصادرات وتنويعها ونلخص هذه العوامل فيما يلي:

1- النزعة الحمائية: أدت الأزمة المالية والركود الاقتصادي العالمي الذي ساد في معظم البلدان الصناعية المتقدمة في الثمانينات إلى قيام هذه البلدان بتبني قيود حمائية غير جمركية بعد أن نجحت المفوضية في خفض متوسط التعريفات الجمركية. أدركت البلدان المتقدمة الطبيعة الديناميكية للميزة النسبية، ولذلك اعتبرت المالك الأول لحقوق براءات الاختراع الحديثة، ولكن هذه التكنولوجيات وعمليات الإنتاج والاختراعات تم نقلها بسرعة إلى البلدان النامية، وهناك دولة أخرى ربما أقل تقدماً وتواجه حوافز لإنتاج المنتج بوفرة في عوامل الإنتاج المستخدمة لإنتاج المنتج، وتنتج محلياً في هذه البلدان وتصدره إلى الأسواق الخارجية. وهنا تواجه الدول المالكة للاختراع منافسة شرسة في السوق العالمية وحتى في السوق المحلية، مما يدفع هذه الدول المتقدمة إلى البحث عن طرق حماية جديدة. (سعدي و.، 2002، الصفحات 08-09).

2- معدل التبادل: ان التراجع الذي شهدته معدلات التبادل العالمية لم يكن مصلحة الدول النامية، وذلك لأن اتجاه أسعار المنتجات الصناعية التي تصدرها الدول المتقدمة إلى هذه الأخيرة قد زاد بشكل ملحوظ مقارنة مع اتجاه أسعار السلع الأساسية العالمية، باستثناء الوقود، مما أدى إلى انخفاض نسبي في أسعار السلع الأساسية "أسعار المواد الخام"، مما أدى إلى العولة، وقد ضعف الطلب العالمي على هذه المنتجات، وقد ساعد التقدم الذي أحرزته هذه البلدان على تقليل نسبة المواد الخام التي تستخدمها لإنتاج وحدة من السلع الصناعية. (سعدي و.، مرجع سابق، صفحة 09).

3- الدين الخارجي: ان مع ارتفاع الديون الخارجية في الفترة الأخيرة، الناتجة عن تزايد العجز في ميزان المدفوعات، وارتفاع عجز الحساب التجاري أدى بالضرورة اللجوء للاقتراض الخارجي من أجل تمويل هذا العجز وتحقيق الفائض في ميزان العمليات الرأسمالية ويترتب عليه ارتفاع في أرقام المديونية الخارجية وبالتبعية تزداد أرقام هذه الأخيرة مما يترتب عليها التزامات وتكاليف واجبة السداد بعد فترة زمنية، الأمر الذي ينعكس في النهاية في زيادة العجز في الحساب التجاري وهذا يرجع لارتفاع أسعار الفائدة على هذه القروض، وقد عانت الدول النامية غير النقطية في الآونة الأخيرة من أزمات مالية حادة نتيجة تراكم الديون الخارجية مما اثر على العجز التجاري في ميزان مدفوعات معظم الدول النامية (خالد، 2008-2009، صفحة 125).

ثالثاً: مضامين برنامج الإنعاش الاقتصادي (2020-2024)

بعد موافقة الحكومة على العمل بمضمون نموذج النمو الاقتصادي الجديد في (2016) في إطار اتباع سياسة تنويع واصلاح الاقتصاد الوطني من خلال هيكليتها بمروره على ثلاثة مراحل بهدف تحقيق معدل نمو يقدر بـ (6.5%) خارج قطاع المحروقات خلال العشرية القادمة وهذا حسب ما تم توضيحه في مضمون البرنامج والمرحلة الأولى من النموذج (2016-2019) تتمحور حول العمل على السياسية التنموية الجديدة والتي يميزها نمو تدرجي في القيمة المضافة لمختلف القطاعات باتجاه المستويات المستهدفة، أما المرحلة الثانية (2020-2025) فهي مرحلة انتقالية تهدف الى تدارك الاقتصاد الوطني،

تليها مرحلة الاستقرار والتوافق (2026-2030) يكون الاقتصاد قد استنفذ قدراته الاستدراكية الأخيرة وتتمكن عندها مختلف متغيراته من الالتقاء عند نقطة التوازن. (Arezki, 2021)

1- مخطط الإنعاش الاقتصادي وما جاء به:

وتسعى خطة الإنعاش الاقتصادي الجديدة إلى تحقيق نفس متوسط معدلات النمو السنوي خارج قطاع الوقود كما تم تقديره سابقاً، بالإضافة إلى ذلك من المتوقع أن ينمو مستوى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (2.3%)، ويلزم زيادة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي من النسبة الحالية (5.3%) إلى (10%)، ولكن لتحقيق هذه النسبة يجب بذل الجهود لزيادة القيمة المضافة للقطاع الصناعي، والمسؤولين عن ذلك وتعتقد الخطة أنه إذا كان النمو الاقتصادي القوي لن يكون ممكناً دون الضغط على تدفقات الواردات الأخيرة، فسيتمتع على الاقتصاد الوطني مراجعة حساباته لتحقيق رؤية 2030 والأهداف الناجحة لخطة الإنعاش الاقتصادي الجديدة التي أعلنتها الحكومة في السياق. التحول الاقتصادي وتحقيقه وفي إطار التنويع الجيد تحدد الخطة مجموعة واضحة من الأهداف في المرحلة الثانية "الأفق 2030" والتي تتمثل في: (ناصر و منصف، 2017، صفحة 91):

- تحقيق مسار نمو الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع الهيدروكربونات.
- تنشيط القطاع الزراعي من خلال أهداف الاكتفاء الذاتي الغذائي وتنويع الصادرات خارج قطاع الهيدروكربونات بالإضافة إلى تحول الطاقة الذي يخفض بشكل أساسي معدل النمو السنوي للاستهلاك الداخلي للطاقة (6 % عام 2015) إلى (3% في عام 2030)، بالإضافة إلى دعم التمويل لتسريع النمو الاقتصادي من خلال تنويع الصادرات.
- وفيما يتعلق بالمقاربة الجديدة لسياسة الموازنة لعام 2019، فإنها تركز على مجموعة من الأهداف، منها:
- زيادة قدرة موارد الميزانية العادية على تغطية التكاليف الإدارية الرئيسية.
- انخفاض عجز الخزينة بشكل كبير خلال نفس الفترة وتمت تعبئة الموارد.

تقدم الأسواق المالية المحلية مدخلات إضافية ضرورية للتنمية المقبلة (2030) للاقتصاد الوطني من خلال الإصلاحات الهيكلية والتنويع الاقتصادي، بما في ذلك تنويع إيرادات الميزانية وتقليل اعتماد الجزائر على عائدات النفط، وذلك وفق المحاور التالية:

- تطوير المنظومة الوطنية للاستثمار العمومي: دعم الصندوق الوطني للتجهيز والتنمية من خلال تحسين كفاءة الاستثمار العمومي وجودة البنية التحتية، وتنويع مصادر التمويل من خلال إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص، واستغلال سوق السندات، ودعم القطاع العام. صندوق الاستثمار الوطني، وتطوير الشراكات الإبداعية بين القوى الكبرى.

- مواصلة إصلاح النظام المصرفي: إنشاء بنك بريدي يعتمد على شبكة بريدية واسعة ودعمه لتشجيع التكامل المالي وتطوير المنتجات والخدمات التي يقترحها البنك ودعم القدرات الحكومية وإدارة المخاطر المتعلقة بالقروض وأسعار الصرف. تقييم المؤسسات حسب درجة المخاطر ونظام التصنيف وإصلاح إجراءات التحصيل. (تاكرلي و قدي، 2018، صفحة 171).

2- محاور مخطط الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي (2020-2024).

توجه الدولة الجزائرية نحو الاهتمام بالمناطق الهشة المحرومة والمعزولة على مستوى التراب الوطني في إطار برنامج مناطق الظل الذي يدخل ضمن مخطط برنامج الإنعاش الاقتصادي (2020-2024)، حيث وضعت (12841) مشروع للتنمية يتوفر على التمويل بقيمة (188.42) مليار دينار، إلى جانب (19859) وبلغ إجمالي عدد المشاريع التنموية المتاحة للتمويل حاليا (292) مليار دولار أمريكي، كما نلاحظ أن القطاع الفرعي المتعلق بكسر عزل المناطق المظلمة يستحوذ على النصيب الأكبر من إجمالي المشاريع التنموية الممولة المخطط لها، مما يمنحه الترتيب الأول، (3216) مشروع، وهو ما يمثل نسبة (25.04%) من إجمالي عدد المشاريع المبرجة وبلغ انجاز قدره (67.73) مليار ثم يأتي في المرتبة الثانية القطاع الفرعي الخاص بالتزود بمياه الشرب بـ (2465) مشروع، أي ما يعادل (19.19%) من إجمالي عدد المشاريع المبرجة وبلغ انجاز قدره (30.66) مليار دينار، أما القطاع الفرعي الخاص بالصرف الصحي فقد احتل المرتبة الثالثة بـ (1737) مشروع وهو ما يمثل نسبة (13.52%) من إجمالي عدد المشاريع المبرجة، وبلغ انجاز قدره (24.69) مليار دينار، في حين احتل القطاع الفرعي الخاص بتحسين ظروف التعليم في مناطق الظل المرتبة الرابعة بـ (1436) مشروع تنموي ممول أي ما يعادل (11.18%) من إجمالي عدد المشاريع المبرجة وبلغ انجاز قدره (11.49) مليار دينار، أما المرتبة الخامسة فقد كانت لصالح الربط بالكهرباء بك (1352) مشروع أي ما يعادل (10.52%) من إجمالي عدد المشاريع المبرجة وبلغ انجاز قدره (16.77) مليار، وقد حل بالمرتبة ما قبل الأخيرة النقل العمومي بـ (41) مشروع تنموي ممول، أي ما يعادل (0.31%) من إجمالي عدد المشاريع المبرجة وبلغ انجاز قدره (0.39) مليار دينار، أما المرتبة الأخيرة فقد كانت من نصيب القطاع الفرعي الخاص بمكافحة زحف الرمال بـ 3 مشاريع فقط وبلغ انجاز قدره (0.058) مليار دينار وهو ما يمثل نسبة (0.02%) من إجمالي عدد المشاريع التنموية الممولة المبرجة ضمن مخطط برنامج الإنعاش الاقتصادي (2020-2024) (بن معتوق، 2021، صفحة 249).

3- دعائم مخطط الإنعاش الاقتصادي

تتضمن خطة الإنعاش الاقتصادي ركائز رئيسية جديدة للنمو، وهي التنمية الصناعية من خلال تهيئة الموارد الطبيعية، مع مراعاة التأثيرات البيئية بما يتماشى مع منطق التنمية المستدامة وريادة الأعمال والاستثمار الأجنبي المباشر، مع

- الاستفادة من نقل محركات النمو في القيمة الإقليمية ولكي تكون السلاسل ناجحة، يجب أن تكون مدعومة بتدابير محددة.
- في التحليل النهائي بـ (نافذة على اقتصاد الجزائر الجديدة، 2021):
- ترقية أدوات التمويل الجديدة من خلال تحسين مناخ الاستثمار.
 - الابتعاد عن وضع مقارنات والتميز بين القطاعين العام والخاص.
 - العمل على الدخول في مجال رقمنة القطاعات الحكومية.
 - العمل على التقسيم العادل لفرص المشاركة في النمو والتنمية الاقتصادية.
 - الوصول إلى إمكانية التمويل الذاتية في إطار شراكات عامة وخاصة من خلال الحفاظ على أهمية السلاسل اللوجستية للمؤسسات كميزة تنافسية لاختراق الأسواق الدولية.

رابعاً: واقع ومستقبل الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات.

اعتمدت الجزائر كغيرها من الدول استراتيجيات وسياسات تنموية تقوم على تنويع مصادر الدخل الوطني من خلال التوجه نحو اقتصاد السوق، وخصخصة المؤسسات الاقتصادية، وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتحقيق التنمية المحلية، وإزالة الديون، والاقتصاد الريعي، تنمية صادرات الكربون خارج قطاع المحروقات ورفع مستوياتها وتنشيط مختلف القطاعات بما فيها القطاع الزراعي.

1- واقع تطور الصادرات خارج المحروقات بالجزائر:

1-1- تطور الصادرات الجزائرية: تسعى الدولة الجزائرية إلى الابتعاد عن الاعتماد شبه الكامل على صناعة المحروقات، لكنها لم تصل بعد إلى المستوى المطلوب.

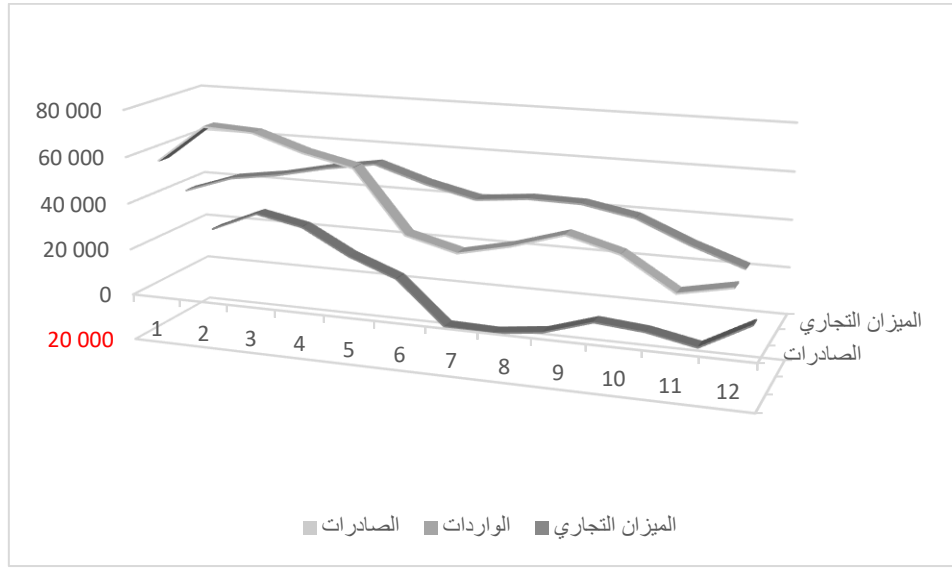
جدول رقم 1-1: هيكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2010-2021)

القيمة: مليون دولار أمريكي

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الصادرات	57.762	73.802	72.620	65.823	61.172	35.138	29.698
الواردات	40.212	47.300	50.376	54.903	58.330	51.646	46.727
الميزان التجاري	17.550	26.502	22.244	10.920	2.842	-16.502	-17.029
السنوات	2017	2018	2019	2020	2021		
الصادرات	34.529	41.113	35.312	21.925	26.402		
الواردات	48.890	48.573	44.632	35.547	27.973		
الميزان التجاري	-14.451	-7.460	-9.320	-13.622	-1.571		

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات بنك الجزائر (النشرة الإحصائية رقم (25، 29، 33، 37، 45، 49، 56)

الشكل رقم 1-: هيكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2010-2021)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم (01)

من خلال بيانات الجدول والشكل أعلاه، والتي على أساسها نحلل أداء حركة الصادرات الجزائرية من خلال تحليل

المعايير الاقتصادية التالية:

– **الصادرات:** ان التركيز على الصادرات النفطية أدى الى تأثره بتقلبات أسعار الوقود العالمية، تم تسجيل منحني أعلى من (2009 إلى 2014) سنوات أزمة انخفاض أسعار الوقود، وتراجعت الصادرات خلال هذه الفترة مع انخفاض الموارد، مما يدل على ضعف الاقتصاد الجزائري، ويرتبط ذلك ارتباطا وثيقا بالاقتصاد الجزائري صناعة الوقود.

– **الواردات:** ولاحظنا أن حجم الواردات أظهر نوعاً من الاستقرار، باستثناء عام (2014) الذي سجل أعلى قيمة، حيث بلغت (58) مليار دولار أمريكي. وكان ذلك في بداية الأزمة النفطية التي كانت تعيشها الجزائر. وانخفضت عائدات التصدير. إلا أن سياسة ترشيد الاستيراد التي نفذتها الدولة أدت إلى انخفاض الواردات. وفي عام (2020) انخفض حجم الواردات إلى (40%)، وتشير هذه الإحصائيات إلى أن الاقتصاد الجزائري يعتمد بشكل كبير على التمويل والاستهلاك الأجنبي في تمويله واستهلاكه.

– **الميزان التجاري:** كما لاحظنا أن الميزان التجاري حقق فائضاً في حجم التجارة حتى (2014) حيث تراجع الميزان التجاري بشكل كبير بسبب أزمة أسعار الوقود، وابتداء من ذلك العام (2014) أظهر الميزان التجاري عجزاً متواصلاً. وأظهر منحني تنازلياً من عام (2015 إلى 2021)، باستثناء عام 2020، عندما شهد الاقتصاد ركوداً بسبب السياسات العالمية والمحلية لاحتواء وباء التاج الجديد.

1-2- **تطور صادرات الجزائر خارج المحروقات بالنسبة إلى إجمالي الصادرات:** يبين الجدول أدناه تطور صادرات الجزائر خارج

المحروقات بالنسبة إلى صادرات المحروقات وإجمالي الصادرات

جدول رقم 2-: هيكل الصادرات خارج المحروقات بالنسبة للصادرات الإجمالية الجزائرية خلال الفترة (2010-2021)

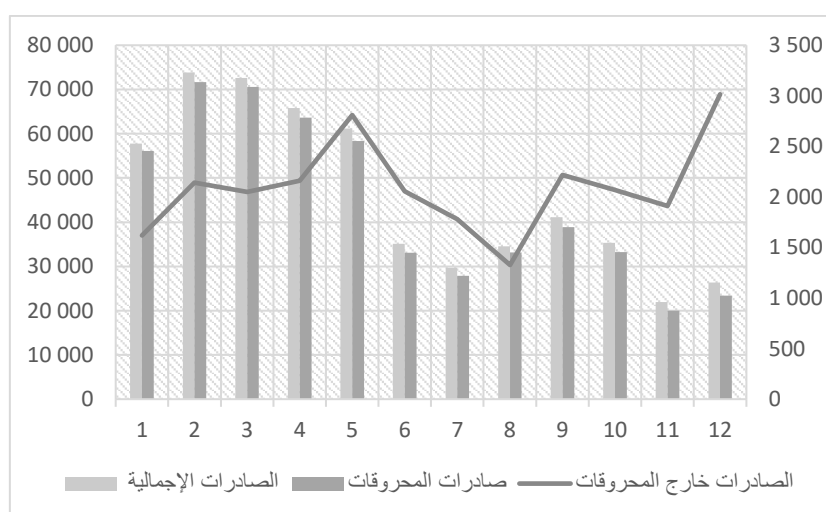
القيمة: مليون دولار أمريكي

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
صادرات المحروقات	56.143	71.662	70.571	63.662	58.362	33.081	27.917
الصادرات خ المحروقات	1.619	2.140	2.049	2.161	2.810	2.057	1.781
الصادرات الإجمالية	57.762	73.802	72.620	65.823	61.172	35.138	29.698
السنوات	2017	2018	2019	2020	2021		
الصادرات	33.202	38.897	33.244	20.016	23.387		
الصادرات خ المحروقات	48.890	48.573	44.632	35.547	27.973		
الصادرات الإجمالية	34.529	41.113	35.312	21.925	26.402		

المصدر: بيانات بنك الجزائر (النشرة الإحصائية رقم (25، 29، 33، 37، 45، 49، 56)

والشكل الموالي يوضح تطور الصادرات خارج المحروقات بالنسبة للصادرات من المحروقات والصادرات الإجمالية

الشكل رقم 2-: هيكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2010-2021)



المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على الجدول رقم (02)

ومن المعطيات الجدولية والرسم البياني أعلاه، نستنتج أن صادرات الجزائر خلال فترة الدراسة كانت في حالة من التركيز التصديري الشديد، مما يعني أن صناعة المحروقات هي المهيمنة، مما يدل على وجود سياسات الدولة الرامية إلى خلق التنوع الاقتصادي والمخطط له، وكانت النتائج مفقودة بشكل واضح علاوة على ذلك، فإن الصادرات خارج قطاع المحروقات مستقرة، مما يشير أيضًا إلى أن البرامج المصممة لدعم ومرافقة الصادرات خارج قطاع المحروقات لم تحدث فرقًا جوهريًا خلال فترة الدراسة، حيث ترجع التقلبات بشكل أساسي إلى تقلبات أسعار الوقود العالمية الصادرات الهيدروكربونية،

باستثناء إيرادات العام الحالي (2021)، والتي من المتوقع أن تنمو الصادرات غير الهيدروكربونية منها لتتجاوز عتبة (10%) لأول مرة، لتقترب الصادرات من (0.4) مليار دولار أمريكي.

2-2- التوزيع الإقليمي للصادرات الجزائرية خارج المحروقات: إن البلدان الأوروبية تعتبر من أهم الشركاء التجاريين للجزائر، حيث تمثل الصادرات نحو هذه الدول لسنة (2020) ما نسبته (56.76%) من إجمالي الصادرات حيث سجلت إنخاضا بالمقارنة مع السنة الماضية قدره (6.98) مليار دولار أمريكي، وتليها في المرتبة الثانية دول آسيا وأوقيانوسيا بنسبة (28.67%) وبالمقارنة مع سنة (2019) فقد سجلت انخفاض في الصادرات نحوها بنسبة تقدر بـ (25.98%)، حيث انتقلت قيمتها من (9.21) مليار دولار أمريكي إلى (6.82) مليار دولار أمريكي، ثم أفريقيا وأمريكا بنسب ضئيلة تقدر بـ (8.10- و 6.46%) على التوالي، وهي أيضا سجلت انخفاض في قيمتها وذلك بالمقارنة مع السنة الماضية بنسبة تقدر بـ (24.11%)، حيث انتقلت قيمتها المحققة من (13.10) مليار دولار أمريكي إلى (9.94) مليار دولار أمريكي. والجدول التالي يوضح لنا بالتفصيل توزيع الصادرات الجزائرية على المناطق الجغرافية بين سنتي (2019 و 2020).

جدول رقم 3-: التوزيع الإقليمي للصادرات الجزائرية خلال الفترة (2020-2019)

القيمة: مليون دولار أمريكي

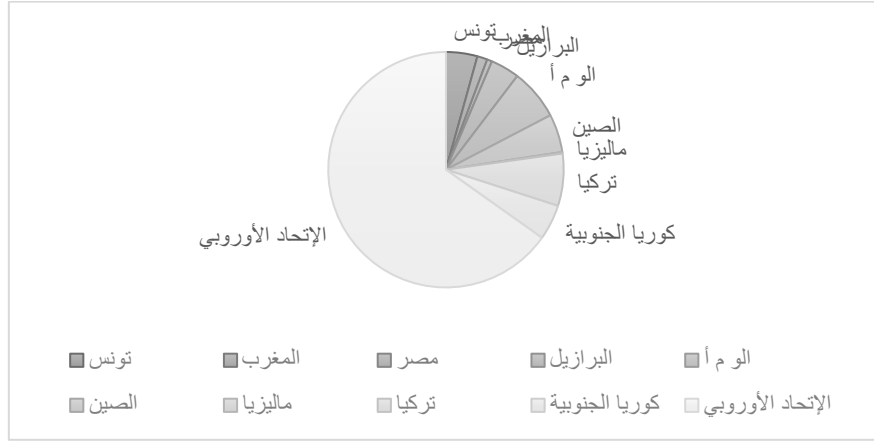
الدول	2019	2020	التغير
تونس	135 082	32 741	-102 341
المغرب	43 730	46 057	2 327
مصر	21 661	18 804	-2 857
البرازيل	124 258	72 698	-51 560
الو م أ	219 367	42 162	-177 205
الصين	163 995	116 482	-47 513
ماليزيا	6 809	77 866	71 057
تركيا	224 697	212 144	-12 553
كوريا الجنوبية	152 030	65 642	-86 388
الإتحاد الأوروبي	2 042 890	1 339 466	-703 424

المصدر: وزارة المالية "إحصائيات التجارة الخارجية للجزائر لسنة 2020"، مديرية الدراسات والاستشراف تحديث جانفي 2021،

ص: 54

والشكل الموالي يوضح التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية بالتفصيل:

الشكل رقم 3-: التوزيع الإقليمي للصادرات الجزائرية خلال الفترة (2020-2019)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم (03)

ومن خلال البيانات الموضحة في الجدول والشكل أعلاه، نلاحظ أيضاً أنه على الرغم من انخفاض إجمالي الصادرات إلى القارة الأمريكية، مقارنة بالعام السابق، فإن إجمالي الصادرات إلى البرازيل يقدر بنحو (124258) مليون دولار أمريكي، وهو ما يتوقع لحدث انخفاض قدره (42162) مليون دولار أمريكي، في حين ارتفعت عائدات التصدير إلى المغرب وماليزيا، مسجلة معدل نمو، مما يدل على أن الطلب قوي وآفاق السوق واسعة.

وأخيراً، يمكن القول إن نجاح سياسة الجزائر في تشجيع الصادرات يتطلب زيادة الكفاءة الاقتصادية من خلال خلق مناخ أكبر للمنافسة بين المؤسسات الاقتصادية المحلية، حيث أن السوق المحلية أصبحت الآن مفتوحة على العالم، بفضل الحضور القوي للجزائر في الزراعة، والصناعات الاستخراجية، وتوجد مزايا نسبية في عدة قطاعات، مثل الصناعة التقليدية والسياحة، مما أدى إلى إنشاء تحالفات بين المؤسسات، مما يجعل من الممكن تنمية صادرات البلاد من خلال الجهود المشتركة لبناء الاقتصاد خارج المحروقات.

2- أفاق الصادرات خارج المحروقات الجزائرية :

يتعافى الاقتصاد الجزائري في عام (2021)، مستفيداً من ارتفاع أسعار النفط العالمية والاستثمار في قطاع المحروقات، مما سيدعم الميزانية العامة للبلاد البناء والأشغال العامة والري والخدمات والوقود.

ويواجه الاقتصاد الجزائري تحديات مثل تراجع الاحتياطيات وضرورة تسريع وتيرة الإصلاحات الرامية إلى زيادة مستوى مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي وجذب الاستثمار وتحسين مستويات التنافسية، وهو ما سيضغط على النمو المتوقع والتشغيل في الجزائر للأعوام المقبلة (2021 و 2022)، علاوة على ذلك، لا تزال التوقعات قائمة ومع الأخذ في الاعتبار أن السوق النفطية تتعافى وهناك سياسات لدعم السياسات المالية والنقدية، ونظراً لما سبق، فمن المتوقع أن ينمو الاقتصاد الجزائري في (2021) بنحو (5.4%) وفي (2022) بنحو (9.2%). (صندوق النقد العربي، 2022)

تعتبر التجارة الزراعية البينية أمر بالغ الأهمية كهدف سياسي قصير وطويل الأجل لأفريقيا، وهي ضرورية للحد من التعرض لاختلالات السوق الناجمة عن الوباء وضمان بقاء سلاسل التوريد، ومن المتوقع أن ينمو الطلب على الغذاء بشكل كبير، مما يفتح أسواقا مهمة محتملة للمنتجين الأفارقة، في حين أن دخول اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية حيز التنفيذ سيعزز جهود التكامل الإقليمي ويحفز التجارة البينية في المنتجات الزراعية والغذائية، والتي من المتوقع أن تزيد بنسبة (20%-30%) بحلول عام 2040، ودور التجارة البينية كحافز للتنمية الزراعية في خطة التنمية الزراعية الشاملة لأفريقيا ومنطقة التجارة الحرة الأفريقية يوفر آليات ملموسة وفي الوقت المناسب للوفاء بالتزامات السياسة الزراعية القارية. (منظمة الاغذية والزراعة ، 2022).

ويعتبر الوصول إلى الأسواق الإفريقية والعربية هدفا أساسيا ويفتح آفاقا واعدة أمام الشركات الصناعية الصغيرة والمتوسطة التي يجب أن تستفيد منه وتحظى بامتياز زيادة حجم الصادرات إلى المنطقة.

وقد تحقق ذلك من خلال المفاوضات الناجحة لخفض التعريفات الجمركية عبر سلاسل السلع الأساسية عبر الحدود واليوم، تظل إزالة الحواجز الجمركية أمرا بالغ الأهمية لتعزيز زيادة التجارة والنمو الاقتصادي والتنمية الصناعية وبناء البنية التحتية بين البلدان الأفريقية. تتمتع السوق الأفريقية بآفاق واعدة ويوفر الاتفاق الأساس القانوني لإزالة الحواجز غير الجمركية. (منطقة التجارة الحرة، سبتمبر 2019، صفحة 03):

— تسهيل حركة البضائع عبر الحدود.

— تعزيز التجارة والتبادلات التجارية عبر الحدود بين الدول الأفريقية.

ويظهر التحليل النموذجي الذي أجرته اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن الصادرات من بعض الدول الأفريقية مثل إثيوبيا ومدغشقر وملاوي وزيمبابوي ستزداد بشكل كبير، مع زيادة نسبة صادراتها من (5 إلى 9%) بحلول عام (2025) و(26%) بحلول عام (2040) كما ستزداد بشكل كبير المنتجات الصناعية والزراعية القادمة من أقل البلدان نموا في البلدان الأفريقية.

تظهر الأبحاث أنه بين عامي (1990 و 2014)، تمكنت معظم دول العالم سريعة النمو من تنويع صادراتها، في حين اعتمدت معظم الدول الأفريقية على ريع الصناعات الاستخراجية، ونتيجة لذلك، لم تنوع الاقتصادات الأفريقية صادراتها، وأفريقيا الوسطى ولم يتم تنويع صادرات البلاد. أصبحت شمال أفريقيا أكثر تركيزا.

ولذلك، من المتوقع أن تزيد منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية من اختراق أسواق جديدة في أفريقيا مع خلق مجموعة أكبر من المنتجات، وتنويع الصادرات، والسماح للعديد من الشركات الصغيرة والمتوسطة بالمشاركة في التجارة

الدولية، وتحفيز الابتكار لذلك، يجب على الجزائر اغتنام الفرصة للدخول هذه الأسواق من أجل تعظيم العائدات وتحسين أداء التجارة الخارجية (وليد ، 2020، الصفحات 605-606).

ولذلك تعتبر من الأسواق الواعدة في العالم، والتي يسهل دخولها أكثر من أي سوق أخرى، وتتميز بمساحة كبيرة، ونطاق كبير من العملاء المحتملين، وعدد متوقع من المستهلكين لا يقل عن 800 مليون مستهلك ومع استفادة العديد من مجموعات الدول الإفريقية من التخفيضات الجمركية، فإن الجزائر لديها فرص كبيرة لبناء تحالفات متعددة مع العديد من الدول وتعزيز علاقاتها في القارة من خلال التركيز على هذه الدول من خلال الأنشطة الدبلوماسية والاقتصادية. ترتيب الزيارات والبعثات التجارية، وإبرام الاتفاقيات التجارية، وتأجير المستودعات، وتطوير الشحن والنقل (اللوجستيات)، وأداء دور البنك، وتحديد الفرص بين الشركات وإعداد دراسات السوق حول حجم الطلب وخصائص المنتج المرغوب فيه.

الخاتمة

وبما أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد شبه بترولي (أحادي التصدير)، فإن الأزمة الاقتصادية الناجمة عن التغيرات والتقلبات في أسعار الوقود دفعت السلطات الجزائرية إلى التدخل بعدد من الإجراءات والتدابير لتعزيز تنمية اقتصاد البلاد. ورغم تضافر الجهود التي تبذلها السلطات الجزائرية، إلا أن الجزائر لا تزال دون المستوى المطلوب بسبب العقبات والتحديات التي تواجهها عمليات التصدير. وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية - :

— لا يزال الاقتصاد الجزائري يعاني من تبعات لعنة الموارد وتأثيرها السلبي على الأنشطة الاقتصادية الأخرى، ويعتبر تفشي الفساد وسوء الإدارة من الأسباب الموضوعية لفشل الخطط والبرامج الاقتصادية.

— إن أساس تنمية صادرات الجزائر هو قاعدة إنتاجية متنوعة، ومن خلال تحليل وضعية التصدير باعتماد استراتيجية التنويع الاقتصادي في مختلف القطاعات، الموجهة نحو التصدير وفي نفس الوقت توسيع استراتيجية إحلال الواردات، فإن الفرضية هي: استخدام وفورات الحجم كوسيلة لتطوير الهيدروكربونات وآليات للتصدير والتنويع إلى أبعد من ذلك.

— البحث عن حلول للمسار التنموي في الجزائر خلال الدراسة، اتضح أن النموذج الاقتصادي الجديد المعروف بخطة الإنعاش الاقتصادي، ظهر على شكل خطة تعتمد بشكل كبير على الأولويات والمكاسب الآنية، وهي ذات إطار زمني قصير.

— على الرغم من أن انخفاض سعر صرف الدينار الجزائري مقابل العملات الأجنبية يوفر ميزة تنافسية، إلا أن تأثيره على الصادرات غير المحروقات سيكون ضئيلا بسبب ضعف الأداء التسويقي الدولي للمنتجات المحلية.

التوصيات

— إصلاح وتحديث القطاعات الاقتصادية في إطار اتجاهات التحول الرقمي، بما يؤدي إلى ترسيخ الحوكمة في التعاملات الاقتصادية.

— تحسين بيئة الأعمال، وتشجيع العمليات منخفضة التكلفة، وتزويد المستثمرين بالبيانات والمعلومات اللازمة.

— يتم تحديث التشريعات والقوانين المنظمة لممارسة الأنشطة الاقتصادية بما يتناسب مع بيئة الأعمال الحالية.

— ضرورة الاستمرار في تنفيذ سياسات التحول الهيكلي، مع التركيز بشكل أكبر على القطاعات التي تدفع النمو الاقتصادي، مثل الصناعة لتنويع الأنشطة الاقتصادية وإنتاجيتها، مع توفير الحوافز للمشاركة الفعالة في عملية التحول مع توسيع نمط سلاسل القيمة العالمية.

— تطوير القطاعات الاقتصادية الاستراتيجية مثل الزراعة.

— ضرورة إعادة هيكلة النظام المصرفي والمالي في الجزائر ورقمته مع زيادة الشفافية في المعاملات بما يسمح له بتوسيع أنشطته وتنويع منتجاته والاستثمار في الخارج من خلال إنشاء فروع.

قائمة المراجع:

أولاً: المراجع باللغة العربية

(1) الأمم المتحدة منظمة الاغذية والزراعة . (15 جويلية، 2022). منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية: الصندوق

الأفريقي للتنمية يقدم منحة قدرها 11 مليون دولار لأمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. تم الاسترداد من

afdb: <https://www.afdb.org/ar/akhbar-wa-ahdath/balaghat-sahafyah/53388>

(2) التطورات النفطية في الوطن العربي والعالم ماضيا وحاضرا 2007 بيروت لبنان دار المنهل اللبناني

(3) بن جلول خالد. (2008-2009). أثر ترقية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي. الجزائر. مذكرة

لنيل متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، ص 125.

(4) بوعزيز ناصر، و بن خدوجة منصف. (2017). النموذج الاقتصادي الجديد في الجزائر- بين الواقع والتجسيد.

مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، ص 91.

(5) توفيق محمد عبد المحسن. (2001). تسويق ودعم القدرة التنافسية للتصدير. القاهرة، مصر: دار النهضة العربية.

(6) حفاف وليد . (2020). مستقبل منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية، المزايا والتحديات. مجلة العلوم الاقتصادية

والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 13، ص 605-606.

(7) زين الدين بن لوصيف. (2002). تأهيل الاقتصاد الجزائري للاندماج في الاقتصاد الدولي. الملتقى الوطني الأول

حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، ص 03.

- (8) سهم ميديا نافذة على اقتصاد الجزائر الجديدة. (19 جويلية، 2021). الوزير الأول يقدم مخطط الإنعاش الاقتصادي 2020-2024. تاريخ الاسترداد 2023 جوان، 07، من سهم ميديا: <https://www.sahm-media.dz/> الوزير-الأول-يقدم-مخطط-الإنعاش-الاقتصاد
- (9) صابر بن معتوق. (2021). قراءة في واقع التنمية المحلية المستدامة بمناطق الظل في الجزائر ضمن مخطط برامج الإنعاش الاقتصادي (2020-2024). مجلة السياسة العالمية، المجلد 05، 249.
- (10) صندوق النقد العربي. (أوت، 2022). إصدارات صندوق النقد العربي: التقارير الرئيسية. تم الاسترداد من <https://www.amf.org.ae/ar/publications/reports/arab-economic-outlook> amf:
- (11) صوفيا نبيلة تاكربي، و عبد المجيد قدي. (31 ديسمبر، 2018). تسيير المالية العمومية في الجزائر ضمن متطلبات الحوكمة المالية. مجلة الاقتصاد و المالية، العدد 02، ص 171.
- (12) عبد القادر مولاي. (2006-2007). التصدير كإستراتيجية لتحقيق التنمية الاقتصادية. رسالة ماجستير ، العلوم إقتصادية، ص 04.
- (13) فيصل سعدي . (10 جوان، 2016). رؤية تحليلية حول الأهمية الاقتصادية للتصدير مع الإشارة لإمكانيات تصديرية متاحة للجزائر في الطاقات المتجددة. مجلة البحوث والدراسات العلمية، ص 11.
- (14) مريم عيسى مهني. (2016). العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي دراسة نظرية تحليلية في ليبيا (1980-2010). مجلة أماراباك، العدد 07، ص 77.
- (15) مريم عيسى مهني. (بلا تاريخ). مرجع سابق. ص 77.
- (16) وآخرون عائشة خلدون. (مارس 2013). تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة على إستراتيجية تنمية الصادرات غير النفطية في الجزائر. الملتقى الدولي حول الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة، 2001-2014، ص 13.
- (17) وصاف سعدي . (2002). تنمية الصادرات النمو الاقتصادي في الجزائر الواقع والتحديات. مجلة الباحث، ص ص 08-09.
- (18) وصاف سعدي. (بلا تاريخ). مرجع سابق. ص 09.
- ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

- 1) Arezki, I. (2021, juillet 22). Plan de Relance Economique 2020-2024 : Beaucoup de «Rétrospective», très peu de «Prospective». Récupéré sur reporters: <https://www.reporters.dz/plan-de-relance-economique-2020-2024-beaucoup-de-retrospective-tres-peu-de-prospective/>
- 2) Nasser , S. (2019, Septembre 06). Instabilité politique : concept et indicateurs. Récupéré sur eipss: [https://eipss-eg.org/Instabilité politique : concept et indicateurs/](https://eipss-eg.org/Instabilité-politique-%3A-concept-et-indicateurs/)